

## المحتوى الثقافي الرقمي في أثناء الأزمة

### سياسات وتحديات

الجامعة الافتراضية (31 آب-2 أيلول 2018)

### أ.د لبانة مشوّح

من المعلوم أن الحرب التي شنت على سورية استهدفت فيما استهدفت جوهر الإنسان فيها وإرثه الثقافي. ولا شك أن من تداعياتها اهتزاز الثقة بهويتها الثقافية، وتشويه صورتها المشرقة عبر التاريخ كمنبع للحضارة ورافد لها على مرّ العصور. من هنا تنبع أهمية رقمنة المحتوى الثقافي الوطني على غناه وتنوّعه.

سأعرض عليكم بما يتاح لي من وقت جوانب من واقع المحتوى الثقافي الرقمي، والأهداف الإستراتيجية التي تدرج ضمنها صناعة المحتوى الثقافي الرقمي، ما أنجز على هذا الصعيد خلال الأزمة وما ينتظر الإنجاز، وأبين أهمية الاستثمار فيه صناعة المحتوى الرقمي الثقافي عبر بناء شراكات عامة-خاصة لتعزيز دوره في نشر الثقافة وإغنائها، وفي بناء الهوية الثقافية الوطنية المعاصرة، ولكن أيضاً لأهمية عائدته الاقتصادي - ربما غير المباشر- لكن الأکید إذا ما أحسن استثماره في الأوجه السليمة.

## الأهداف الإستراتيجية:

- حماية وصون التراث الثقافي المادي واللامادي و التعريف به وإبراز أهميته والترويج له
- إعادة تشكيل الهوية الثقافية الوطنية، وإبراز مكوناتها محلياً وعالمياً: هوية معززة بالشعور العميق بالانتماء القادرة على مواجهة رياح العولمة الثقافية والتضليل المعرفي، القائمة على الغنى والتنوع الثقافي،
- تنشيط الذاكرة الوطنية : بإحياء الموروث الثقافي : تعزيزاً للثقة بالنفس وبناء للهوية المعاصرة على أسس حضارية متينة.
- بناء منظومة ثقافية وطنية : بنشر المعارف والثقافة وترسيخها وإغنائها، وتعزيز المنظومة القيمية، وتنمية الذائقة الجمالية، وترسيخ قيم المواطنة و وقبول الاختلاف واحترام الآخر ونبذ التعصب والفكر الإلغائي
- تأمين سرعة انتشار المنتج الثقافي محلياً وعالمياً
- تصحيح الصورة النمطية التي روجت عن سورية كدولة فاشلة وراعية للإرهاب، وإبراز صورتها الحضارية الحقيقية كدولة منتجة للثقافة وراعية لها
- رعاية الإبداع ودعمه في شتى ميادين الثقافة (أدباً وفكراً وفنوناً تعبيرية درامية وتشكيلية وموسيقية)
- دعم اللغة العربية تأليفاً وترجمة وتعزيز انتشارها وبقائها لغة حية في الفضاء الافتراضي

- المساهمة في جعل الثقافة إحدى روافع الاقتصاد الوطني: لما للمحتوى الثقافي الرقمي من أهمية في دعم السياحة الثقافية .

في ضوء الأهداف الإستراتيجية أطلق عدد من مشاريع الرقمنة للمحتوى الثقافي بحسب المحور الذي يندرج فيه.

ينقسم المحتوى الثقافي الرقمي (بالحد الأدنى) إلى أربعة محاور :

- 1- المحتوى الرقمي للتراث الثقافي المادي المنقول (القطع الأثرية المتحفية، الأعمال التشكيلية...) واللامنقول (القلاع، الأسوار، المدن التاريخية، الأسواق القديمة، الحمامات، دور العبادة، الخ....)
- 2- المحتوى الرقمي للتراث الثقافي اللامادي (العادات الشعبية، الأغاني، الأناشيد، الأهازيج، القصص المحكية، الأمثال، الخ...)
- 3- المحتوى الرقمي التشكيلي
- 4- المحتوى الرقمي الفكري والأدبي: رقمنة مطبوعات المؤسسات الثقافية العامة والخاصة

هذه المحاور انعكست على المستوى الرسمي في عدد من مشاريع الرقمنة التي أطلقت بين عامي 2011 و2014، أهمها:

- مشروع التوثيق الرقمي للوثائق التاريخية
- مشروع التوثيق الرقمي للأبنية الأثرية والتاريخية
- مشروع التوثيق الرقمي لمقتنيات المتاحف
- مشروع متحف الفن التشكيلي الافتراضي
- مشروع النشر الرقمي لمطبوعات الهيئة السورية للكتاب-  
وزارة الثقافة، ولمجمع اللغة العربية بدمشق
- مشروع حصر عناصر التراث اللامادي

### المشاريع المحققة:

- رقمنة كل مطبوعات وزارة الثقافة من كتب ودوريات بكافة أنواعها. (مشروع توقف لفترة لعدم الإيمان بقيمته وجدواه، ثم استؤنف)
- حصر ورقمنة كل منشورات مجمع اللغة العربية منذ تأسيسه : فقد أحدث موقع مجمع اللغة العربية بدمشق، وهو موقع إلكتروني متطور وشامل لتاريخ المجمع وشخصياته من مؤسسين وأعضاء عاملين، أعمالهم وآثارهم العلمية والفكرية، وقوائم بكامل محتويات المكتبات التابعة له: المكتبة الظاهرية، ومكتبة المجمع، وقد وضعت مجلة المجمع بكامل أجزائها وأعدادها على الموقع مع محتوياتها الكاملة من الدراسات والبحوث والمقالات بنسخة pdf ، منذ الجزء الأول وحتى الجزء بأعدادها كاملة، وكذلك كل ما نشره من معاجم علمية وكتب ومخطوطات....

## المشاريع الواعدة:

- التوثيق الرقمي للوثائق التاريخية: الوثائق التاريخية، بما في ذلك الوثائق العثمانية، وثّقت ونقلت إلى مكان آمن أثناء الأزمة حفاظاً عليها، وهي اليوم متوفرة في مركز الوثائق التاريخية بنسخ رقمية تتيح قراءة واضحة للنص الوارد في الوثيقة المطلوبة. هناك قاعة حواسيب باستطاعة الباحث الزائر الاطلاع عليها ومعاينة آلاف الوثائق التاريخية المحفوظة: الوثائق الشرعية، وسجلات المحاكم الخ.... . الوثائق العثمانية كلها مصنّفة رقمياً بحسب الموضوع والتواريخ. هناك مشروع لوضع الأرشيف كاملاً على موقع إلكتروني.

## -التوثيق الرقمي للأبنية الأثرية والتاريخية:

- 1- دعمت اليونيسكو، ضمن مشروع ICONIM ، المديرية العامة للآثار في توثيق ثلاثي الأبعاد لقلعة الحصن. استغرق العمل في المشروع عامين 2014-2016، بتكلفة 80 ألف يورو.
- 2- أنجزت رقمنة كل سجلات ووثائق الأبنية الأثرية، لكن هذه الأبنية لم تصوّر بأبعادها الثلاثية لضعف الإمكانيات المادية والتقنية.
- 3- بعض المباني التاريخية صوّرت ووضع لها نموذج ثلاثي الأبعاد (المدرسة الجقمقية، قصر العظم، الجامع الأموي...)
- 4- يتضمن أرشيف مديرية المباني التاريخية (المديرية العامة للآثار والمتاحف) سجلات وصور وبيانات مهمة جداً، كاسكيتشات مخططات

ورسوم ووثائق تاريخية بخط المهندس والعمرائى الفرنسى ميشيل إيكوشار Michel Ecochard ؛ وهناك 70 ألف وثيقة تاريخية موجودة بنسخ رقمية تعود إلى عام 1923 من صور ومخطوطات ومراسلات وملحوظات كلها تحكى بداية تسجيل الأبنية فى سورية (دمشق وحلب وتدمر9، وتطور صيغ التسجيل ومعاييرہ وقوانينه. يبقى أن أرشيف مديرية المباني التاريخية غير مكتمل، خاصة وأن الكثير من المباني التاريخية أصبح خلال سنوات الحرب خارج سلطة الدولة. أمّا رقمنة المباني الموثقة فمشروع ضخم يحتاج إلى إمكانات بشرية ولوجستية ومادية كبيرة، وهو مشروع وطني بامتياز لأهميته فى الحفاظ على الذاكرة العمرانية.

### - مشروع التوثيق الرقمي لمقتنيات المتاحف:

الهدف: الحفاظ على مقتنيات المتاحف والمساعدة فى استرداد ما قد يسرق أو يفقد منها.

المشروع وطني بامتياز وضخم يحتاج وقتاً طويلاً وبيئة داعمة قوامها العنصر البشري (فريق كبير من الكوادر المؤهلة)، والقدرات المادية (الاستثمار فى التأهيل والتدريب وفى تأمين الأجهزة والبرمجيات...).

- خلال الأزمة تم تصوير كل قطعة منقولة من المتاحف سواء أكانت معروضة أو محفوظة فى المستودعات. رُقمت الصور ووضعت فى قوائم جرد، لكن وقعت بعض الأخطاء فى نقل

الأرقام وتبين لاحقاً أن أرقام القطع في السجلات غير مطابقة أحياناً لأرقام الصور. ولا شك في أن أحد أسباب هذه الأخطاء هي الظروف الصعبة جداً، وأحياناً غير الإنسانية التي كانت تجري فيها عمليات التوثيق. هناك أكثر من 100 ألف صورة بحاجة إلى إعادة ترتيب لمطابقتها مع السجلات المتحفية. إضافة إلى أن بعض الصور غير صالح وبحاجة إلى إعادة كونه حدث على عجل وفي ظروف أقل ما يقال فيها أنها صعبة.

- المديرية العامة للآثار والمتاحف اليوم بصدد ترميم القطع التدمرية الكبيرة والنصية المنقولة والتي حطمتها داعش، ومعرفة النقص الحقيقي الذي طال هذا الإرث التدمري. وقد قدمت جمهورية تشيكيا مواد الترميم وتكلفتها عالية. أعمال الترميم هذه تستغرق سنوات وهي الخطوة التي تسبق التوثيق الرقمي.

- متحف حلب: لم يلحق أي ضرر بمقتنياته. هناك 3000 قطعة متحفية مصورة بحرفية ودقة عالية، من أصل 14 000 قطعة على الأقل. (ما زال هناك عمل كبير مضمن ومكلف يجب أن ينجز)

يمكن في مرحلة لاحقة اختيار نماذج من أمهات القطع ككؤوس حماة مثلاً (les goblets de Hama)، وإظهارها بأبعادها الثلاثية والإجابة على كل الأسئلة المتعلقة بها وفق برنامج حاسوبي موضوع لهذا الغرض.

## متطلبات المشروع:

**التجهيزات:** - تجهيزات حديثة ومتطورة للتصوير الثلاثي الأبعاد، حتى لا تضطر الجهة المنفذة والقيّمة على حفظ مقتنيات المتاحف وتوثيقها إلى إرسال الصور الثابتة إلى الخارج لجمعها وجعلها ثلاثية الأبعاد. خاصة أن بعض القطع تحتاج إلى خمس صور للقطعة الواحدة، وهذا يحتاج وقتاً وجهداً وتكلفة مالية عالية

- تطوير القدرات البشرية وتأمين البيئة الداعمة لإعداد البيانات كاملة وتصنيفها ووضع شروح دقيقة لها قبيل الانتقال إلى مرحلة صناعة المحتوى الرقمي
- الحاجة إلى مبرمجين برمجيات لرقمنة هذه البيانات تقود زوار الموقع بروابط تشعبية وتعرّفهم على كل قطعة وعلى المعلومات الأساسية المتصلة بها.

**- متحف الفن الحديث الافتراضي (وزارة الثقافة – مديرية الفنون الجميلة):** برزت الفكرة عام 2012 مع تعدّد قيام مشروع بناء متحف الفن الحديث الذي كان مقرراً أن ينشأ في تسعينيات القرن الماضي. عُهد بتنفيذ المشروع إلى مديرية الفنون الجميلة في وزارة الثقافة بالتعاون مع شركة برمجيات خاصة. قامت المديرية بجرد وتوثيق وتصوير كامل اللوحات والأعمال النحتية الموجودة في مستودعات الوزارة في دمشق، وجمع



بيانات كاملة عن كل عمل فني: أبعاده واسم الفنان وتاريخ العمل وتاريخ اقتنائه.....

كان الهدف من إحداث هذا المتحف الافتراضي رصد أهم مقتنيات وزارة الثقافة من أعمال الفن التشكيلي الحديث وتسهيل عرضها على الجمهور تنمية للذائقة التشكيلية العامة ودعماً لحركة الفن التشكيلي. وكان يفترض أن يصمّم الموقع بحيث يتيح للزائر الافتراضي التجوّل في أروقة المتحف، والتعرّف على أهم الأعمال، وسماع أو قراءة شروح نقدية مختصرة عنها. أي أن يكون الحامل الرقمي البصري بشقيه واحد، الأمر الذي يمكن الزائر بالضغط على العمل التشكيلي الانتقال إلى شروح ومعلومات عنه.

اعترضت إنجاز المشروع عقبات عدة أهمها :

- ضعف الموارد المالية
- غياب الكادر البشري المتخصص والمتفرغ لإدارة هذا الموقع.
- وتوقف بعد عام 2014 ليتحول مشروع المتحف الافتراضي إلى مجرد موقع للفن الحديث يتبع لمديرية الفنون الجميلة. كان متوقفاً طوال 4 سنوات. والأمل كبير في أن يُستأنف قريباً.

- مشروع حصر عناصر التراث اللامادي:

قام بعملية الحصر المديرية العامة للآثار والمتاحف عبر فريق وحدة تطوير المتاحف ودعم مواقع التراث الثقافي التي كانت تتبع آنذاك للمديرية. وجرى التعاقد مع الجمعية السورية للثقافة والمعرفة. جمعت البيانات وفق استمارة الحصر المعتمدة من قبل اليونسكو والتي تضمنت ستة عناصر أساسية:

- تعريف العنصر
- خصائص العنصر
- الأفراد والمؤسسات ذات الصلة بالعنصر
- حالة العنصر وقابليته للاستدامة
- جمع البيانات وحصرها
- الإشارات المرجعية إلى الآداب والأسطوانات والمواد السمعية البصرية والمحفوظات

آلية حصر عناصر التراث الثقافي اللامادي مرّت بثلاث مراحل أساسية:

- جمع كافة المعلومات عن كل عنصر على حدة من البحوث والأدبيات والمدونات والصور.

- تشكيل فريق عمل ضم في ما ضمّ أكثر من أربعين خبيراً متخصصاً في مجال التراث الثقافي اللامادي.

- عملية البحث الميداني وبناء قاعدة بيانات لكل عنصر، وموقع تفاعلي على الشبكة للمشروع وبناء القدرات في مجال حصر وتوثيق هذا التراث لكن هذه العملية توقفت فيما بعد.

بدأ المشروع عام 2011 وانتهى جمع البيانات الخاصة بالمئة عنصر عام 2013. وفي عام 2014 أقيمت وحدة دعم وتطوير التراث الثقافي السوري كمشروع مشترك بين وزارة الثقافة والأمانة السورية للتنمية. وفي عام 2017 أوكل إلى الوحدة مهمة تحديد وحصر وتحديث القائمة الوطنية للتراث الثقافي السوري اللامادي، وباتت مسؤولة عن إدارة عملية الحصر للعناصر، وعن إجراء التدريبات اللازمة لفرق الحصر للوصول إلى شكل نهائي.

#### الصعوبات:

شكّلت الأزمة منذ بدايتها عام 2011 عقبة أساسية في وجه أعمال الحصر والتوثيق، وما زالت هذه الصعوبات قائمة حتى الآن نتيجة التغيير الديموغرافي والنزوح والتشتت السكاني. أحدثت الأمانة السورية للتنمية موقعا إلكترونياً خاصاً بالتراث اللامادي. لكن المشكلة في عدم وجود فريق مختص ومتفرغ لإدارة هذا الموقع.

#### المتطلبات الحالية:

- تشكيل فريق للحصر من الشركاء والجهات المعنية، حيث أن الشريك السابق (الجمعية السورية للثقافة والمعرفة) لم تعد موجودة.

- تدريب الفريق على عملية الحصر
- تحديث البيانات الخاصة بالمائة عنصر، كونها تعود لعام 2013، إذ طرأ تبدل على حالة العناصر خلال السنوات الخمس الماضية
- تحديث قائمة الحصر الوطنية في الشهر الثالث من عام 2019، إذ يكون قد مضى عامان على صدورهما، ويطلب من سورية بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية صون التراث 2003 تحديث القائمة كل سنتين.

## صناعة المحتوى الرقمي الثقافي فس سورية - المعوقات والمتطلبات:

- مادية لوجستية (بالدرجة الأولى)
- معرفية
- ثقافية
- إن صناعة المحتوى الرقمي المعرفي يتطلب طاقات بشرية مؤهلة، وإمكانات مادية كبيرة لتأمين التدريب والتأهيل والتجهيزات والبرمجيات لدعم صنّاع المحتوى (أفراداً و مؤسسات). وإذا كانت الطاقات البشرية مؤمنة- فإن الإمكانيات المادية تبقى محدودة سواء بالنسبة للهيئات الحكومية المعنية أو للمؤسسات الثقافية العامة أو الخاصة. **الحلول:**

- مشروع وطني (رقمنة المحتوى الثقافي في سورية لا يمكن أن تنهض به جهة وحدها، وضرورة قيام شراكة وطنية (السلطات الثقافية الحكومية والمؤسسات الثقافية والعلمية والتقنية غير الحكومية، وإيجاد جهات ممولة لا حكومية مقتنعة بجدوى المشروع ثقافياً وتربوياً، وبعدها الاقتصادية بعيدة الأمد) .

وهنا تؤكد أهمية تشجيع المستثمرين على تمويل هذه المشاريع لما لذلك من انعكاسات غير مباشرة على القطاع السياحي (السياحة الثقافية والسياحة بشكل عام). لكنني أدعو أيضاً إلى إيجاد البيئة التشريعية الملائمة والداعمة لهذا النوع من الاستثمارات. وأدعو وزارة المالية إلى النظر في منح كل من يستثمر في هذا الجانب إعفاءات أو على الأقل تسهيلات ضريبية، أسوة بما يحدث في العالم.

أ.د. لبنانة مشوّح